E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/AC.51/1994/5
25 March 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والثلاثون
١٦ - ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٤
البند ٤ (ز) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل البرنامجية: التقييم

الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المقدمة من لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والثلاثين بشأن تقييم البرنامج المتعلق بقضايا التنمية وسياساتها: اللجنة الاقتصادية لافريقيا

موجز

نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في دورتها الحادية والثلاثين، في تقرير الأمين العام عن التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بقضايا التنمية وسياساتها: اللجنة الاقتصادية لافريقيا (E/AC.51/1991/3). واعتمدت اللجنة التوصيات المتعلقة بـ: '١' برمجة الأنشطة بالنسبة إلى الأولويات دون الإقليمية؛ '٢' الموارد التي تحتاجها مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات؛ '٣' تمويل شبكة المعلومات الإنمائية للبلدان الافريقية.

ووفقا للمقرر الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين باستعراض تنفيذ توصياتها عقب كل تقييم متعمق، يمثل هذا التقرير استعراض التدابير التي اتخذت خلال السنوات الثلاث الماضية، التي تتصل بتوصيات اللجنة.

ومع مراعاة التطورات الجديدة، يعرض التقرير توصيات ترمي إلى تعزيز فعالية التكلفة لما تضطلع به مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات من عمليات قصيرة الأجل، وذلك كي تنظر فيها اللجنة.

* E/AC.51/1994/1.

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٦	٤
أولا - تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراكز البرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات (مولبوك)	٧ - ٤٢	٥
ألف - التدابير التشريعية وإعادة الهيكلة	٧ - ١٨	٥
١ - تعزيز مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات (١٩٩٠-١٩٩٢)	٧ - ١٠	٥
٢ - إعادة تنظيم الخدمات الاستشارية	١١ - ١٢	٧
٣ - إعادة تشكيل هيكل الشُعب الفنية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا	١٣ - ١٥	٧
٤ - إضفاء الطابع اللامركزي في الأمانة العامة على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي	١٦	٩
٥ - التكامل الاقتصادي الاقليمي	١٧ - ١٨	٩
باء - العوامل المحددة لبرنامج عمل مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات	١٩ - ٢٩	١٠
١ - عملية البرمجة	١٩ - ٢١	١٠
٢ - الربط بين الصعيد الوطني والصعيد دون الإقليمي	٢٢ - ٢٤	١٢
٣ - ترشيد المنظمات الحكومية الدولية	٢٥ - ٢٧	١٤
٤ - رصد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات	٢٨ - ٢٩	١٥
جيم - الموارد المتاحة لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات	٣٠ - ٤٢	١٦
١ - مستوى التزويد بالموظفين	٣٠	١٦

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٢ - الخبرة الفنية لموظفي مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات	٣١ - ٣٥	١٨
٣ - موارد مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة التخصصات، والتي لا تتعلق بالموظفين	٣٦ -٣٨	١٩
٤ - الموارد المتعلقة بالمشاريع	٣٩ - ٤٢	٢٠
ثانيا - نظام التوثيق والإعلام لعموم افريقيا	٤٣ - ٤٩	٢١
الف - تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٢	٤٣	٢١
باء - إعداد برنامج العمل	٤٤ - ٤٥	٢٣
جيم - الموارد المتاحة لتطوير نظم المعلومات ونظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية	٤٦ - ٤٩	٢٤
ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات	٥٠ - ٥٤	٢٦
ألف - مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات	٥٠ - ٥٢	٢٦
باء - نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية	٥٣	٢٩
جيم - الاستعراض الحكومي الدولي المتخصص	٥٤	٢٩

مقدمة

١ - أعد هذا التقرير وفقا للمقرر الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين، في عام ١٩٨٢، بإجراء استعراض كل ثلاث سنوات لتحديد مدى تنفيذ توصياتها بشأن التقييمات المتعمقة[١].

٢ - وفي الدورة الحادية والثلاثين، نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في تقرير الأمين العام عن التقييم المتعمق للبرنامج المتعلق بقضايا التنمية وسياساتها: اللجنة الاقتصادية لافريقيا (E/AC.51/1991/3). وقد انصب التقييم المتعمق على: (أ) مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات، (ب) شبكة المعلومات الإنمائية للبلدان الافريقية، (ج) تأثير الموارد الخارجة عن الميزانية على الأولويات فيما بين برامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا.

٣ - وفي الدورة الحادية والثلاثين، اعتمدت لجنة البرنامج والتنسيق التوصيات التالية[٢]:

(أ) "أن يقوم الأمين العام بتحديد الأنشطة المتصلة بالتعاون والتكامل الاقتصاديين التي يمكن إعادة توجيهها وتركيزها كلية على الأهداف والأولويات دون الإقليمية، كما تحددها التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية، وأن يقدم التوصيات الملائمة إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين؛

(ب) "أن تعبر الجمعية العامة تعبيرا تاما في دورتها السادسة والأربعين، لدى استعراض احتياجات مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات، عن التوصيات الواردة في تقرير التقييم (E/AC.51/1991/3) فضلا عن التقارير الأخرى المتصلة بالموضوع التي اعتمدتها. و ... توفير الموارد اللازمة للمراكز، في ضوء هذا الاستعراض، من أجل وفائه على نحو كاف بولايته المتعلقة بتحقيق التعاون والتكامل الاقتصاديين دون الإقليميين في افريقيا؛

(ج) "وأوصت اللجنة كذلك بأن تدعو الجمعية العامة مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى توفير موارد كافية لدعم عملية التكامل الاقتصادي ولجعل شبكة المعلومات الإنمائية للبلدان الافريقية تبلغ مرحلة التشغيل الكامل، مع مراعاة مقررات مجلس الإدارة ذات الصلة".

٤ - وهذا التقرير هو استعراض للتدابير التي اتخذت خلال السنوات الثلاث الماضية، التي تتصل بتلك التوصيات الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق. وكما هو الحال بالنسبة للاستعراضات الماضية التي أجريت

كل ثلاث سنوات، يستند هذا التقرير إلى استعراض الوثائق والمعلومات المقدمة من البرنامج المعني، كما يستند إلى المقابلات حيثما كان ذلك ممكنا.

٥ - ومنذ اكتمال التقييم المتعمق، استجدت تطورات رئيسية شتى تركت أثرها على البيئة التي ينفذ فيها هذا البرنامج. ومن بين هذه التطورات توقيع المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية، في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ في أبوجا، نيجيريا[٣]؛ واعتماد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات[٤]؛ وعملية إضفاء اللامركزية على الأمم المتحدة التي شرع فيها الأمين العام في عام ١٩٩٢، والتي تتضمن تعزيز مساهمة اللجان الإقليمية[٥].

٦ - ومع أخذ الحالة الراهنة في الحسبان، يعرض هذا التقرير مجموعة من التوصيات بغية تعزيز فعالية التكلفة لما تضطلع به مراكز البرمجة والتنفيذ من عمليات قصيرة الأجل، وذلك كي تنظر فيها لجنة البرنامج والتنسيق.

أولا - تنفيذ التوصيات المتعلقة بمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات (مولبوك)

ألف - التدابير التشريعية وإعادة الهيكلة

١ - تعزيز مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات (١٩٩٠-١٩٩٢)

٧ - أقر المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا، في القرار ٧٠٢ (د - ٢٥) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٠، اختصاصات جديدة لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات بما يعيد تحديد دور المراكز على نحو أوضح، كما رسمت إطارا شاملا للسياسات والعمليات لتمكينها من تنفيذ مهامها. وفي القرار ٧٦/١٩٩٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠، حث المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة على توفير موارد اضافية للمراكز. وبموجب نفس القرار، أدخل المجلس تغييرا على طريقة تقديم تقارير المراكز؛ فأصبحت الآن تقدم تقاريرها مباشرة إلى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا من خلال لجان الخبراء الحكوميين الدوليين التي ستكون مسؤولة عن الاشراف على أنشطة المراكز على الصعيد دون الإقليمي. وقد أشار الأمين العام في تقريره اللاحق عن الموضوع والمقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين[٦]، إلى أن الروابط البرنامجية بين المراكز والمنظمات الحكومية الدولية، التي تنبثق فيها برامج المراكز من برامج المنظمات ويقرها المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ويشرف عليها بشكل

مباشـــر، إنما تمثـــل تجديـدا هامـــا فـــي تصميم البرامج ومواءمتها وتنفيذها. واقترح الأمين العام إنشاء ١٨ وظيفة اضافية في المراكز - ثمان من الفئة الفنية وعشر من فئة الخدمات العامة.

٨ - ويذكر تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الموضوع[٧] أن اللجنة الاستشارية كانت تعتزم استعراض اقتراح الأمين العام بإنشاء وظائف اضافية لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة تقريرا يبين بوضوح برنامج العمل المحدد الذي تضطلع به المراكز وعلاقته ببرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لافريقيا، على أن يوفر التقرير أيضا تحليلا لمصادر التمويل المختلفة لجميع الوظائف. وفضلا عن ذلك، ينبغي توفير بيان واضح عن وضع المراكز. ولاحظت اللجنة الاستشارية أنه إذا كانت المراكز جزءا لا يتجزأ من أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا، فيبدو أن من المناسب أن تقدم تقاريرها إلى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا عن طريق الأمين التنفيذي للجنة بدلا من أن تقدمها عن طريق لجان الخبراء الحكوميين الدوليين. وكان ينبغي أن يوضح الأساس المنطقي لهذا الترتيب في تقرير الأمين العام.

٩ - وفيما بعد، اقترح الأمين العام، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، إنشاء خمس وظائف فنية جديدة بغية تعزيز قدرة مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في مجال تشجيع التعاون والتكامل الاقتصاديين على المستوى دون الإقليمي في افريقيا. كما ذكر الأمين العام أن إمكانية إعادة توزيع الوظائف المتبقية لهذه المراكز (٣ وظائف من الفئة الفنية و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة) سيجري استكشافها. وقبلت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٥/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن المسائل المتعلقة بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، اقتراحات الأمين العام وطلبت إليه أن يزود هذه المراكز بما تبقى من وظائف الفئة الفنية ووظائف الخدمات العامة وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. وفي الدورة السابعة والأربعين، ذكر الأمين العام أنه نظرا لعملية إعادة التشكيل الجارية للمكاتب القائمة بعيدا عن المقر، لم يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقرير يتضمن "اقتراحات نهائية بشأن تقديم مزيد من التعزيز للمراكز من خلال تخصيص موارد اضافية من الموظفين ومن خلال ادخال تعديلات على الترتيبات القائمة في مجالي الإدارة وتقديم التقارير"[٨].

١٠ - وكررت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥[٩]، طلبها (انظر الفقرة ٨ أعلاه) ايضاحات بشأن ما يلي: دور أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في صياغة وتنفيذ البرامج؛ وضرورة بذل

كل الجهود لتفادي ازدواجية الأنشطة؛ وزيادة توضيح دور الأمين التنفيذي للجنة ولجان الخبراء الحكوميين الدوليين التابعة للمراكز في الاشراف على هذه المراكز.

٢ - إعادة تنظيم الخدمات الاستشارية

١١ - في المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا، في أيار/مايو ١٩٩١، عرضت أمانة اللجنة على الدول الأعضاء إعادة تنظيم خدماتها الاستشارية وإعادة توجيهها. وأنشئ فريق استشاري إقليمي متعدد التخصصات تحت الاشراف المباشر للأمين التنفيذي. وكلف الفريق بتعزيز الروابط بين ما تضطلع به اللجنة الاقتصادية لافريقيا من أنشطة بحثية وتنفيذية. ويتنوع تكوين الفريق تبعا للمشكلة المدروسة. ويوضع البرنامج السنوي للفريق عقب مشاورات أولية مع الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية وسائر وكالات الأمم المتحدة في اجتماعات سنوية لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات. ويتواصل تحسين ذلك البرنامج وتوسيعه من خلال الاتصالات المستمرة مع المنظمات الحكومية الدولية والحكومات[١٠].

١٢ - ومن بين ٣٩ بعثة نفذها الفريق الاستشاري الإقليمي في عام ١٩٩٢، كان نحو الثلث مخصصا لبلدان منفردة، ونحو ٤٠ في المائة للمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية/دون الإقليمية، ونحو ٢٥ في المائة للمحافل الدولية. فعلى سبيل المثال، أوفد فريقان متعددا التخصصات إلى أمانتي منطقة التجارة التفضيلية لشرق افريقيا والجنوب الافريقي والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، من أجل: (أ) استعراض معاهدتيهما بالنسبة للأحكام الرئيسية لمعاهدة أبوجا، (ب) تقييم الاحتياجات التدريبية لتعزيز قدرة أمانتي الاتحادين[١١]. وفي القرار ٧٥٦ (د - ٢٨) المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٣، لاحظ المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا، مع التقدير، اتساع نطاق مجالات الأولوية التي قدم فيها الفريق، منذ إنشائه، خدمات استشارية تقنية إلى الحكومات الافريقية ومنظماتها الحكومية الدولية، ودعا الدول الأعضاء إلى التوسع في استخدام ما يتوفر لدى الفريق من موارد ودراية فنية، في إطار التماس حلول متماسكة ودائمة لمشاكلها الإنمائية الاجتماعية الاقتصادية.

٣ - إعادة تشكيل هيكل الشعب الفنية في اللجنة الاقتصادية لافريقيا

١٣ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، أنشأ الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا فرقة عمل لاستعراض وتقييم توجه سياسات اللجنة الاقتصادية لافريقيا وبرامجها وقدرتها الإدارية. وحددت فرقة العمل في تقريرها أربع نتائج مطلوبة يتحتم على اللجنة أن تسعى لتحقيقها، ثلاث منها تتصل بتعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. ورأت فرقة العمل أنه ينبغي تحديد مهام واضحة وموجزة لمراكز البرمجة

والتنفيذ المتعددة الجنسيات، بحيث يتسنى للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن تقيم أثرها على التنمية الافريقية على الصعيد دون الإقليمي. وأكدت فرقة العمل أنه ينبغي، بقدر الإمكان، تنفيذ أنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا من خلال المؤسسات دون الإقليمية أو الإقليمية، أو بالتعاون معها، بما يعزز دورها التكاملي[١٢]. وقد طلب المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في قراره ٧٢٦ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٢، إلى الأمين التنفيذي أن يضطلع، على نحو ما يقتضيه الأمر، بإجراء اصلاحات في هيكل الأمانة، بما يحقق الإتساق التام مع التوجهات الجديدة الموصى بها.

١٤ - وقد نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والثلاثين التي عقدت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ في النص المنقح للبرنامج ٣٠ (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) من الخطة المتوسطة الأجل، الذي ضم التوجهات الجديدة؛ ورحبت اللجنة بالهيكل الجديد المبسط للبرنامج الفرعي، ولاحظت الدور الحيوي الذي تؤديه مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا في كل منطقة فرعية في افريقيا"[١٣].

١٥ - وفي نهاية عام ١٩٩٢، قام الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا بتلخيص الترتيبات الجديدة الجاري الأخذ بها لتبسيط أعمال اللجنة واعادة تشكيلها، فجاءت على النحو التالي:[١٤]

(أ) كفلت إعادة تشكيل الشعب الفنية للجنة زيادة تركيز أنشطتها؛

(ب) تجسدت في توقيع اتفاقية إنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية مجموعة جديدة من تحديات القيادة أمام اللجنة في برامجها الخاصة بالتعاون والتكامل الإقليميين في افريقيا. واكتست مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في هذا المجال بأهمية بالغة إذ تقوم بدورها كفروع تنفيذية خارجية للجنة تساعد الدول الأعضاء ومنظماتها الحكومية الدولية على الصعد دون الإقليمية، في تحديد وتصميم مشاريع التكامل وتشجيع تمويلها وتنفيذها؛

(ج) حددت مسؤوليات الشعبة الجديدة المسماة شعبة التجارة والتعاون والتكامل في المجال الاقتصادي والتي تعد مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة البلدان جزءا منها، ضمن اطار الهدف الرئيسي للجنة المتمثل في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ معاهدة أبوجا بإنشاء الجماعة الاقتصادية الافريقية؛ ومن المقرر أن تتصدى الشعبة للجوانب الانتاجية والتجارية والنقدية والمالية والمؤسسية للتعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين بأسلوب شامل. كما ينبغي للشعبة في هذا الصدد أن تتولى وضع الاستراتيجيات وأدوات السياسات اللازمة للتعاون والتكامل الاقتصاديين الإقليميين، وتقديم هذه الخدمات للدول الأعضاء على الصعيد دون الإقليمي عن طريق مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات.

٤ - اضفاء الطابع اللامركزي في الأمانة العامة على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي

١٦ - في عام ١٩٩٢ بدأ الأمين العام عملية اعادة تنظيم هياكل الأمانة العامة للأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وفي أيار/مايو ١٩٩٣ توصل الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية إثر مشاورات عقدت في إطار فرقة العمل المشتركة بين الإدارات والمعنية بالأخذ باللامركزية الى "الاتفاق على أن الخدمات الاستشارية، التي أدرجت في الباب ١٢ من الميزانية البرنامجية، كانت ملائمة للغاية للتدابير المبكرة للأخذ باللامركزية". وترد الاستنتاجات في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥ (انظر الفقرة ٣٤ أدناه). "وقد جرى التسليم بأن [هذه] الاستنتاجات تشكل مجموعة من التدابير الأولية" (E/1993/85، الفقرات ١٩٢-١٨٩) وسيجري متابعة الخطوات التي بدأها الأمين العام لتنسيق وتوحيد وجود الأمم المتحدة على الصعيد القطري "دون مساس بتميز كل برنامج على حدة، وذلك على ضوء الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧"[١٥] [المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢].

٥ - التكامل الاقتصادي الإقليمي

١٧ - في أيار/مايو ١٩٩٤ طلب المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا الى الدول الأعضاء في اللجنة والى رؤساء دوائرها والى منظمة الوحدة الافريقية والمصرف الافريقي للتنمية، اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير ترشيد وتكامل المؤسسات الاقتصادية دون الإقليمية. وذكر المؤتمر أن تشجيع وتعزيز التكامل الاقتصادي في افريقيا يتوقف على التقدم المحرز على الصعيد دون الإقليمي أولا ثم على التقدم المحرز على الصعيد الإقليمي[١٦].

١٨ - ويعمل كل مركز من مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في اطار من التفاعل مع عدة منظمات حكومية دولية[١٧]. وقد طلب المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في قراره ٧٤٥ (د - ٢٨)، المؤرخ ٣ أيار/مايو ١٩٩٣، الى المراكز أن تقدم المساعدة الرشيدة والفعالة للمنظمات الحكومية الدولية في إعداد سياسات لتنسيق الأنشطة ومواءمتها وترشيدها بغية إنشاء جماعة واحدة في كل منطقة فرعية توجد بها هذه المراكز. ودعا المؤتمر أيضا المنظمات الحكومية الدولية الافريقية الى التعاون مع مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في تنفيذ أنشطة التكامل الاقتصادي دون الإقليمي التي تضطلع بها، وطلب الى المنظمات الحكومية الدولية، في هذا الصدد، الإفادة، في الوقت المناسب، عن مجالات المساعدة والأنشطة التي يلزم فيها دعم مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة البلدان حتى يمكنها إدماج مثل هذه الأنشطة ضمن برامج عملها وترتيب أولوياتها. كما طلب المجلس الوزاري الى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن يقدم اليه برنامجا لتعزيز وترشيد مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات يراعى فيه جميع

العوامل المسهمة في ذلك. وجدد المؤتمر مناشدته التي قدمها في عام ١٩٩١ الى الجمعية العامة بشأن تمويل وظائف اضافية في مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات وتوفير موارد مالية إضافية؛ وناشد أيضا الدول الأعضاء مواصلة دعمها للمراكز في تقديم مساهماتها وتيسير إعارة موظفيها للمراكز.

باء - العوامل المحددة لبرنامج عمل مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات

١ - عملية البرمجة

١٩ - كان من شأن الاختصاصات الجديدة لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات، التي وافق عليها المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٩٠ (انظر الفقرة ٧ أعلاه)، أن اسندت الى هذه المراكز المسؤوليات التالية:[١٨]

"(أ) تصميم برنامج عمل اللجنة على الصعيد دون الإقليمي؛

(ب) تنفيذ هذا البرنامج في إطار الموارد المتاحة؛

(ج) العمل بمثابة جهات الاتصال الأولي عند تقديم أي مساعدة من قبل اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى المنظمات الحكومية الدولية؛

(د) توجيه الطلبات، التي لا يمكن لأي من مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات البت فيها في حال افتقاره الى الخبرات الفنية اللازمة، الى مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا".

٢٠ - وفي معرض الرد على استفسارات وحدة التقييم المركزي ذكرت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا ما يلي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣:

أن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات تعمل بتعاون وثيق مع المنظمات الحكومية الدولية الموجودة في منطقتها بغية تحديد مجموعة من الأولويات دون الإقليمية المزمع التصدي لها. ولا يأخذ برنامج عمل مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في حسبانه القدرة التنفيذية الموجودة لدى هذه المراكز ذاتها فحسب بل يراعي أيضا الخبرة الفنية المتاحة في الشعب الفنية للجنة الاقتصادية لافريقيا وكذلك الخبرة الفنية التي يتيحها الفريق الاستشاري الإقليمي المتعدد

التخصصات التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا [انظر الفقرتين ١١ و ١٢ أعلاه]. وبالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٣/١٩٩٢ بذلت محاولة لتحقيق التكامل التام بين برنامج عمل مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات وبين الشعب الفنية للجنة الاقتصادية لافريقيا. ولم يتحقق هذا الهدف بالكامل لأن الشعب الفنية كانت قد بدأت بعضا من الأنشطة استجابة لطلبات قدمتها دول أعضاء ومنظماتها الحكومية الدولية قبل اعتماد الولاية الجديدة لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات. غير أنه جرى تلافي قدر كبير من الازدواج كما سيجري بالنسبة لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٤ بذل جميع الجهود لجعل المراكز المذكورة هي المسؤولة وحدها عن برمجة أنشطة اللجنة الاقتصادية لافريقيا على الصعيد دون الإقليمي. وسوف يستلزم ذلك اتباع نهج جديد في برمجة أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا بأكملها.

٢١ - ويصور المثالان التاليان مدى الصعوبات التي تواجهها حاليا مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات في برمجة أنشطتها وتنفيذها:

المثال الأول: يوجد في احدى المناطق الفرعية ما يقرب من ٤٠ منظمة حكومية دولية. ولتنسيق أنشطتها، أنشأت المنظمات الحكومية الدولية رابطة تضم في عضويتها ١٠ منظمات حكومية دولية رئيسية. وقد طلبت هذه المنظمات الى مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات العمل كأمانة للرابطة. وفي اجتماع لجنة خبراء الرابطة الذي عقد في عام ١٩٩٣ جرت مناقشة المصاعب التي تكتنف الاستكمال الدوري لدليل المنظمات الحكومية الدولية في المنطقة الفرعية؛ وعلى الأخص عدم قيام بعض المنظمات الحكومية الدولية بتقديم المعلومات اللازمة، وغياب الموارد الكفيلة بتمكين مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات من ايفاد عدد كاف من البعثات. وقد جرى اصدار نشرة الاتصال للمنظمات الحكومية الدولية لأول مرة في عام ١٩٩٣. ومن أهداف هذه الوثيقة قيام المنظمات الحكومية الدولية باستخدامها في تحديد مجالات التعاون بين المنظمات الحكومية الدولية وتنفيذ برامج عملها[١٩].

المثال الثاني: هناك مركز آخر من مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات لا يخدم إلا منظمتين حكوميتين دوليتين فيما يوجد في نفس مكان عمل المنظمة الحكومية الدولية الرئيسية. وأثناء مشاورات بين هذا المركز والمنظمة الحكومية الدولية الرئيسية. في عام ١٩٩٣ حددت عدة معوقات تعترض سبيل تنفيذ المشاريع المشتركة، ومن هذه المعوقات ما يلي:

(أ) المشاركة شبه المنعدمة من جانب المنظمة الحكومية الدولية أثناء دراسات تحديد المشاريع؛

(ب) انخفاض مشاركة الدول الأعضاء، ولاسيما الخبراء الوطنيين بالمنظمة الحكومية الدولية، في دراسات الجدوى التي تضطلع بها مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات؛

(ج) دراسات التحديد التي لا تتبع على نحو واضح لا أولويات الدول الأعضاء ولا أولويات المنظمة الحكومية الدولية، ومنها مثلا الدراسات التي قام ببرمجتها مقر اللجنة الاقتصادية لافريقيا في اطار الأنشطة دون الإقليمية للشعب الفنية للجنة[٢٠].

٢ - الربط بين الصعيد الوطني والصعيد دون الاقليمي

٢٢ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٥/٤٨ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية الى وكالات الأمم المتحدة أن تبذل جهدا "لضمان اتساق برامجها مع برامج المنظمات الاقتصادية الافريقية، الإقليمية ودون الإقليمية".

"وقد ازداد وضوح التعقيدات التي ينطوي عليها تحقيق التساوق والتكامل بين الأهداف القطرية الفردية والاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية مع بداية الأخذ باستراتيجيات افريقية ترمي الى تحقيق التكامل الاجتماعي - الاقتصادي للقارة. وازدادت أيضا في الوقت ذاته حدة القصور الهيكلي والتنفيذي للجان الإقليمية عن الاستجابة للمتطلبات الإنمائية الإقليمية بصورة كافية وملائمة"[٢١].

٢٣ - ومن المطلوب من مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات، وفقا لاختصاصاتها لعام ١٩٩٠، انشاء "علاقات عمل فعالة مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية ومكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات الدولية الأخرى للمواءمة بين برامج المساعدة التقنية المنفذة على الصعيد دون الإقليمي"[٢٢]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، لاحظت اللجنة الاقتصادية لافريقيا ما يلي ردا على استفسارات وحدة التقييم المركزي:

"لم يجر حتى الآن وضع اطار تنفيذي لدمج البعد الإقليمي في البرمجة على الصعيد الوطني. ونتيجة لذلك، ظلت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بما فيها مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات معزولة بدرجة كبيرة عن كامل عملية متابعة قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ و ١٩٩/٤٧ المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية.

وهذان القراران "يؤكدان من جديد أن على عاتق البلدان المستفيدة وحدها تقع مسؤولية تنسيق المساعدة الخارجية والمسؤولية الرئيسية عن تصميمها وادارتها". وقد قام الاجتماع الاستثنائي الثالث للمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ بمناقشة ومساندة البرنامج الخامس المشترك بين الأقطار التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي جرى إعداده بالتعاون مع الحكومات الافريقية والمنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، وذلك قبل أن يوافق عليه مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو ١٩٩٢.

٢٤ - وقد كانت النتائج والتوصيات المدرجة في تقرير عام ١٩٩٠ لتقييم المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى المنظمات الحكومية الدولية الافريقية[٢٣] هي الأساس الذي استندت اليه صياغة البرنامج الخامس المشترك بين الأقطار لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (١٩٩٢-١٩٩٦)[٢٤]. وقد لاحظت بعثة التقييم التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريرها[٢٣] أنه، أثناء دورة البرمجة الرابعة (١٩٨٧-١٩٩١) فإن:

"الدور الذي يضطلع به كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لافريقيا والوكالات المتخصصة في صياغة المشاريع وتنفيذها ورصدها لم يجر تحديده بصورة واضحة قط ... وبعض المنظمات الحكومية الدولية تثقل كاهلها مقترحات مشاريع منفصلة، ومتضاربة في الغالب، مقدمة من الوكالات المتخصصة" وأوصت بعثة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنه ينبغي "أن تبذل محاولات على الصعيد الوطني لربط المشاريع الوطنية بالمشاريع الإقليمية لتحقيق الاقتصاد وتقوية الأثر. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق المزيد من المشاركة الفعالة من جانب الممثلين المقيمين وموظفي المشاريع الإقليمية الخارجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي" ... ومن المستصوب جيدا للحكومات الافريقية في ظل الظروف الراهنة أن تساوق بين ايقاع المساعدة الإقليمية المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبين مسيرة التخطيط الوطني أو برامج التكيف الهيكلي في كل بلد من البلدان الى أقصى حد ممكن ... ويمكن للوزارات المعنية في كل بلد أن تباشر هذا النشاط التنسيقي مع المنظمة الحكومية الدولية المعنية". وفي هذا الصدد، "فمن الأغراض الرئيسية للخدمات الاستشارية للفريق الاستشاري المتعدد التخصصات التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا في ميدان التعاون والتكامل الاقتصاديين، مساعدة البلدان الافريقية على انشاء إدارات للتعاون الإقليمي تسعى الى أن تكون لها مصداقيتها كمصدر للفكر السليم في المسائل الإنمائية مع اثبات قدرتها على المساعدة في صياغة نهج موحد لكل منطقة فرعية توجد بها"[٢٥]. وقد قامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بتنفيذ ثلاثة من مشاريع المساعدة دون الإقليمية المتعددة القطاعات للتجمعات الاقتصادية بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ وسيلزم اتخاذ اجراءات للمتابعة ترمي الى تنفيذ البرامج.

٣ - ترشيد المنظمات الحكومية الدولية

٢٥ - تبين لبعثة التقييم المعنية بالمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى المنظمات الحكومية الدولية بافريقيا (انظر الفقرة ٢٤ أعلاه) ما يلي:

"إن كافة المنظمات الحكومية الدولية بافريقيا تقريبا تعاني من بعض المآخذ المؤسسية والإدارية المتأصلة فيها، والتي تقوض ما ينبغي لها أن تحظى به على الصعيدين الوطني والدولي من ثقة وموثوقية[٢٣]. وبعض المشاكل يرجع الى تكاثر عدد التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية والى عدم توفر تنسيق فعال بين أنشطتها".

ويوجد في الوقت الراهن ما يزيد عن ٢٠٠ منظمة افريقية تعمل في مجال التعاون الإقليمي.

"وكثيرا ما تؤدي كثرة أجهزة التكامل الاقتصادي بالضرورة الى تداخل في العضويات، وازدواجية في الأنشطة، دع عنك التعليمات والقرارات المتضاربة. .... [وغالبية] البلدان الافريقية تنتمي الى تجمعين أو أكثر. وهناك ١٦ بلدا تنتمي الى ثلاثة تجمعات أو أكثر"[٢٦].

ولقد قامت منظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الحكومية الدولية، الى جانب الدول الأعضاء، بالتشديد بشكل قوي على ضرورة توفيق وتنسيق الأنشطة الإنمائية الإقليمية ودون الإقليمية في إطار برنامج الترشيد[٢٧].

٢٦ - وعلى صعيد المنطقة الافريقية، وأثناء دورة البرمجة الرابعة للبرنامج الإنمائي، ١٩٨٧-١٩٩١، كانت أكبر الجهات المستفيدة من المشاريع الممولة من البرنامج الإنمائي هي تلك المنظمات الثماني الرئيسية من منظمات التكامل الحكومية الدولية. والبرنامج الإنمائي يضطلع، بالمشاركة مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية، باستعراض برامجه الإقليمية من أجل ترشيد المبادرات الحالية وتأمين مزيد من الاستجابة للظروف والأولويات المتغيرة. وبحلول نهاية دورة البرمجة الخامسة للبرنامج الإنمائي، ١٩٩٢-١٩٩٦، يتوقع حدوث انخفاض كبير في عدد المنظمات الحكومية الدولية، مع تحسين تنسيق أنشطتها وتهيئة مزيد من التعاون فيما بين البلدان الافريقية في مجال القطاعات التكاملية الرئيسية المحددة[٢٨]. وفي أيار/مايو ١٩٩٣، وأثناء الاجتماع التشاوري الخامس للرؤساء التنفيذيين لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي، أكد الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا أن "بناء الجماعة الاقتصادية للبلدان الافريقية يتطلب قبل كل شيء تعزيز الجماعات الاقتصادية دون الإقليمية". وعقب مؤتمر قمة القاهرة، الذي عقدته منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٩٣، دب النشاط من جديد في الأمانة المشتركة بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية

الافريقي، وذلك مع الاضطلاع بمزيد من التعاون من قبل المكتب الإقليمي لافريقيا التابع للبرنامج الإنمائي. وفي نهاية عام ١٩٩٣، وافقت الأمانة المشتركة على أنه ينبغي وضع برنامج متماسك للجماعة الاقتصادية الافريقية بمجرد بدء سريان معاهدة أبوجا. والاتحادات الاقتصادية الإقليمية القائمة تشكل أساسا ينبغي أن تستند اليه الجماعة الاقتصادية الافريقية، وذلك على النحو الوارد في معاهدة أبوجا؛ ومن ملاحظات الأمانة المشتركة، أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية تتسم بتباين مستوياتها على صعيد التنمية، وأن المساعدة المقدمة لها ستختلف من جماعة الى أخرى. وفيما يتصل بما سبق ذكره، يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومكتب الاتصال الإقليمي للبرنامج الإنمائي في أديس أبابا يقومان بإعداد برنامج مشترك، حيث سيتم النظر في تمويل هذا البرنامج من قبل البرنامج الإنمائي.

٢٧ - ولدى اللجنة الاقتصادية لافريقيا، يلاحظ أن مسؤوليات الشعبة الجديدة المسماة شعبة التجارة والتعاون الاقتصادي والتكامل، والتي يعد مركز البرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات جزءا منها، محددة في ضوء الهدف الرئيسي للجنة المتمثل في مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ معاهدة أبوجا المنشئة للجماعة الاقتصادية الافريقية (انظر الفقرة ١٥ أعلاه). وفي معرض الاستجابة للاستفسارات المقدمة من وحدة التقييم المركزية، ذكرت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أنه لم يسبق على الإطلاق أن اضطلع بتحليل شامل لطلبات المساعدة المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية الى اللجنة الاقتصادية لافريقيا. وفيما يتصل بموضوع ترشيد وتنسيق المؤسسات الثلاثين التي ترعاها اللجنة الاقتصادية لافريقيا، والتي تضطلع باختصاصات داعمة للتكامل والتنمية على الصعيد الإقليمي، سوف تقدم اللجنة تقريرا مشفوعا بالتوصيات اللازمة الى دورة عام ١٩٩٤ لمؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا.

٤ - رصد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

٢٨ - في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٩٠-١٩٨٦، قام البرنامج الإنمائي بتمويل مشروع لرصد وتقييم هذا البرنامج، مع اضطلاع اللجنة الاقتصادية لافريقيا بدور الوكالة المنفذة. والتقييم الذي أجري في عام ١٩٩٢ في إطار هذا المشروع قد أدى الى نتيجة مفادها أنه:

"حتى مع توفر دعم غير رسمي ... من جانب سائر إدارات اللجنة الاقتصادية لافريقيا ومنظومة الأمم المتحدة وفرق العمل المشتركة بين الوكالات، فإن [المشروع] يعاني من نقص في الموظفين، "حيث لا يوجد إلا موظفان من الفئة الفنية وأمنيان". ورصد عمليات تنمية السياسات

والاتجاهات الاقتصادية وتجارب تنفيذ [برنامج العمل] في ٥١ بلدا يشكل مهمة ضخمة تتطلب وجود هيكل أكثر تطورا وعدد أكبر حجما مما هو [متوفر حاليا] من الموظفين".

٢٩ - وفي عام ١٩٩١، اعتمد برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، وهو البرنامج الذي خلف برنامج العمل. والوثيقة المشاريعية للبرنامج الإنمائي المتعلقة بدعم عملية رصد وتقييم البرنامج الجديد تنص على ما يلي:

"إن اللجنة الاقتصادية لافريقيا لديها إطار قائم لتنسيق أنشطة رصد البرنامج الجديد من خلال مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات وما يرتبط بها من جهات تنسيق وطنية"[٣٢].

وفي معرض الاستجابة للاستفسارات المقدمة من وحدة التقييم المركزية، ذكرت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، ما يلي:

على الصعيد دون الإقليمي، ينتظر من مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات أن تقوم، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية، بتناول موضوع إعداد التقرير المرحلي المتعلق بمنجزات مختلف المناطق دون الإقليمية، باستخدام المدخلات المقدمة من جهات التنسيق الوطنية. وعلى صعيد اللجنة الاقتصادية لافريقيا، ستتولى أمانة فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التي تضطلع برصد تنفيذ البرنامج الجديد، بدعم من الشعب الفنية، تناول موضوع تجميع تقرير مرحلي إقليمي.

جيم - الموارد المتاحة لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات

١ - مستوى التزويد بالموظفين

٣٠ - يتبين من مقارنة لمستويات التزويد بالموظفين، فيما بين كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أن ثمة زيادة في الوظائف الممولة من الميزانية العادية وأن هناك نقصانا في الوظائف الممولة من موارد خارجة عن الميزانية. وفي ضوء مراعاة كافة مصادر الأموال، لوحظ أن ثمة ٢٨ موظفا فنيا و ٣٥ من موظفي الخدمات العامة منتدبين للعمل في مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات، وأن ٢٨ موظفا فنيا، منهم إثنان من موظفي المشاريع المنتدبين من أديس أبابا، و ٣٨ موظفا من موظفي الخدمات العامة منتدبون للعمل في هذه المراكز في عام ١٩٩٣[٣٣]. وكان النقصان في عدد الوظائف الممولة من خارج

الميزانية كبيرا، حيث هبط هذا العدد من ثماني وظائف فنية في عام ١٩٩٠ الى صفر في عام ١٩٩٣، ومن ١٤ وظيفة دعم في عام ١٩٩٠ الى وظيفتين اثنتين في عام ١٩٩٣.

(أ) وينبغي أن يراعى ما يلي:

'١' في أعقاب اتخاذ قرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٦ جيم المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، أنشئت خمس وظائف فنية جديدة لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣ من أجل تعزيز مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات؛ وقد ظلت هذه الوظائف شاغرة بسبب إجراءات تناول الشواغر وتجميد التوظيف؛

'٢' تم شغل عشرين وظيفة فنية في عام ١٩٩٣. وكانت هناك خمس منها تتعلق بوظيفة موظف إداري/مالي (م ٣/٢). ومن ثم، فقد كان يوجد ما متوسطه ثلاث وظائف فنية فقط في المجالات الموضوعية بكل مركز من مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات؛

'٣' كانت هناك إحدى عشرة وظيفة خدمات عامة مشغولة بموظفي المراكز، حيث كانت هذه الوظائف معارة من الوحدات الأخرى باللجنة؛ وكانت ثمة ١٥ وظيفة خدمات عامة ممولة من صناديق المساعدة المؤقتة؛

'٤' كان هناك تعزيز لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات عن طريق نقل وظيفتين بالرتبتين ف - ٥ و ف - ٤ الى الميدان، مع الاضطلاع بنقل مناظر لوظيفتين بالرتبتين ف - ٣ و ف - ١/٢ الى مقر أديس أبابا.

(ب) وقد أعربت الدول الأعضاء دائما عن استعدادها لتوفير دعم تقني لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات من خلال إعارة موظفيها المدنيين على أساس قصير الأجل (انظر الفقرة ١٨ أعلاه)؛ ولكن هذا التعاون لم يتحقق إلا في مناسبتين اثنتين فقط. وقد تعذر تكرار هذا لأن المراكز تفتقر الى الموارد الخارجة عن الميزانية التي من شأنها أن تغطي تكاليف سفر الموظفين المعارين من قبل حكوماتهم.

٢ - الخبرة الفنية لموظفي مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات

٣١ - أوصى فريق الاستعراض، الذي شُكّل في عام ١٩٨٩ لاستعراض أداء مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات، بإدراج الاعتماد اللازم لتعيين موظف فني أو خبير بالرتبة المحلية، على الأقل، لتغطية كل من الأولويات المحددة من جانب الدول الأعضاء[٣٩]. وكان الهدف من ذلك هو إيجاد حد أدنى من "الموظفين الأساسيين" من ذوي الخبرة المطلوبة. وقد أشارت تقديرات فريق الاستعراض الى أن هناك حاجة الى ٤٢ موظفا فنيا أو خبيرا بالرتبة المحلية في ١٨ ميدانا من ميادين الخبرة المختلفة فيما يتعلق بالمراكز الخمسة.

٣٢ - وقد لاحظت اللجنة الاقتصادية لافريقيا، في تقريرها عن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات لعام ١٩٩٢، أن "تقييم الاحتياجات من الموارد المتعلقة بهذه المراكز مازال ساري المفعول"[٣٥]. وهذا التقرير يتضمن وصفا لمجالات تخصص الموظفين العاملين بالفعل، الى جانب التخصصات المطلوبة للوظائف المنشأة حديثا والتي مازالت شاغرة. وحتى عام ١٩٩١، كانت الخبرة الفنية المتوفرة لدى هذه المراكز، بشكل غالب، هي خبرة الاقتصاديين العامين، ممن كانوا مسؤولين عن معظم القطاعات. بيد أنه بحلول عام ١٩٩٢، كان قد تم شغل قرابة النصف من مجالات التخصص التي حددها فريق استعراض عام ١٩٩٠.

٣٣ - وتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ يقول بأن "النواتج البرنامجية لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات لم تكن كافية من حيث الكم أو النوع"[٣٦]. وذكر مراجعو الحسابات أن التقارير التي أعدتها هذه المراكز كثيرا ما كانت تفصيلات لوقائع وبيانات متوفرة بالفعل لدى الدول الأعضاء بالمنطقة دون الاقليمية المعنية. وفي معرض الاستجابة للاستفسارات المقدمة من وحدة التقييم المركزية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، أقرت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا بأن:

> نواتج مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة التخصصات ما فتئت ذات طابع عام، وذكرت أن ثمة اجراءات قد اتخذت، مع هذا، لجعل هذه النواتج أكثر اتجاها نحو المجال العملي، وأن طابعها التنفيذي قد حظي بالتعزيز من جراء تزايد تنوع الخبرة التقنية التي أصبحت لدى هذه المراكز.

٣٤ - وهناك طريقة أخرى لتزويد هذه المراكز بالمتخصصين اللازمين من خلال الانتداب المؤقت للمستشارين الاقليميين الذين لديهم ذلك التخصص الذي يحتاج اليه المركز المعني. واستجابة لاستفسارات وحدة التقييم المركزية، صرحت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بأنها:

تنظر على نحو نشط في إحالة أعمال الفريق الاستشاري الاقليمي المتعدد التخصصات الى المراكز، تحقيقا للامركزية؛ كما أن عملية إزالة المركزية بمقر الأمم المتحدة قد أدت الى تمكين الفريق من الاستجابة على نحو أكثر فعالية لمختلف البرامج ذات الأولوية التي لدى المراكز الخمسة، وذلك لتوفر ١٢ وظيفة جديدة من وظائف المستشارين الاقليميين في شتى التخصصات. وينبغي وضع طرائق للتنسيق في أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا بحيث يتولى منسق الفريق الاستشاري لدى اللجنة، هو والشعبة، عملية الاشراف على المراكز.

٣٥ - ويمكن الاضطلاع بمزيد من اللامركزية، على صعيد المتخصصين، وذلك باعادة انتدابهم من الشعب الفنية باللجنة الى المراكز. وفي تقرير اللجنة لعام ١٩٩٢ عن المراكز[٣٧]، اقترح ما يلي:

"أن تحيل الشعب الفنية باللجنة الى المراكز عملية برمجة أنشطتها على الصعيد دون الاقليمي، ... وأن تشارك [الشعب] في عملية البرمجة، ... وفي الاشراف الموضوعي على أعمال المراكز. [وعند إعادة تشكيل أمانة اللجنة] ينبغي بذل الجهود اللازمة لنقل موظفي الشعب الفنية بالفعل الى مقار المراكز".

٢ - موارد مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة التخصصات، والتي لا تتعلق بالموظفين

٣٦ - ذكر الفريق الاستعراضي لعام ١٩٩٠ بشأن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات أن "الموارد المتاحة للمراكز، بشرية كانت أم مالية، ما فتئت غير كافية على الاطلاق، [وأن هذا يشكل] أكبر عقبة تواجه اضطلاع هذه المراكز بولايتها"[٣٨].

٣٧ - واستنادا الى التقديرات التي وضعها الفريق الاستعراضي بشأن ما قد يشكل مستوى كافيا من الموارد غير البشرية بالنسبة للمراكز، يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية لافريقيا قد ارتأت أن حجم الموارد المتعلقة بالفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ كان ينبغي له أن يكون ٢٠٠ ٧٤١ ٣ دولار[٣٩] والميزانية العادية للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ قد تضمنت اعتمادات بمبلغ ٧٠٠ ١٧٣ ١ دولار. وفيما يخص فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، يلاحظ أنه قد ووفق على اعتمادات تصل الى ١٠٠ ٣٣٨ ١ دولار من أجل مكاتب المراكز الخمسة. وهذه الاعتمادات لا تتضمن بنودا لتغطية الوظائف الثابتة والخبراء الاستشاريين والخبراء وتكاليف السفر.

٣٨ - وفي عام ١٩٩٢، بلغت الموارد الخارجة عن الميزانية - وغالبيتها من المساهمات المرصودة من أجل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية في افريقيا - ٨١٨ ٧٩ دولارا فيما يتصل بالمراكز الخمسة.

٤ - الموارد المتعلقة بالمشاريع

٣٩ - صرحت أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا، استجابة للاستفسارات المقدمة من وحدة التقييم المركزية، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بأن:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد أوقف دعمه المالي للمراكز في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ متعللا بأن هذه المراكز لا تشكل هيئات حكومية دولية متميزة عن أمانة اللجنة الاقتصادية لافريقيا. ومع هذا، فان المراكز مازالت تشارك في تنفيذ مشاريع المنظمات الحكومية الدولية، التي يمولها البرنامج الانمائي، والتي تنفذها اللجنة الاقتصادية لافريقيا.

٤٠ - وذكر التقرير التقييمي لعام ١٩٩٠ المتعلق بالمساعدة المقدمة من البرنامج الانمائي الى المنظمات الحكومية الدولية بافريقيا أن[٤٠]:

"الموارد المخصصة لمؤسسات التكامل الاقليمية ودون الاقليمية، أثناء دورة البرمجة الرابعة، لم تكن كافية على الاطلاق في ضوء الطلبات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية، كما أن توزيعها على كافة المناطق دون الاقليمية المختلفة لم يكن بالقدر الذي يسمح بالاتيان بأثر ملموس"؛ [وكان من رأي التقرير] "أن رقم التخطيط الارشادي للدورة الخامسة، لصالح منظمات التكامل الحكومية الدولية، ينبغي أن يحدد بمستوى من الموارد يبلغ ٧٠ مليون دولار".

وفي تقرير عام ١٩٩٢ بشأن المراكز[٤١]، صرحت اللجنة الاقتصادية لافريقيا بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يتوقع حدوث تدفق جديد للموارد من أجل دعم مشاريع المنظمات الحكومية الدولية قبل عام ١٩٩٥، على أحسن تقدير، وأنه سيضطلع، في نفس الوقت، بمسعى حثيث للوصول الى مصادر تمويلية جديدة من الأموال الخارجة عن الميزانية.

٤١ - وصرحت المديرة المساعدة للبرنامج الانمائي في مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في عام ١٩٩٣ بأنه[٤٠]، منذ عام ١٩٨٧، يلاحظ أن المكتب الاقليمي لافريقيا التابع للبرنامج الانمائي قد اعتمد ما مجموعه ٥٤,٢ مليون دولار من أجل المشاريع المضطلع بها لدعم التكامل الاقليمي؛ وقد نفذت اللجنة ١٥,٤ في المائة - ٨,٣ مليون دولار - من برامج المنظمات الحكومية الدولية على الصعيد دون الاقليمي. وبالاشارة الى البرنامج المشترك بين الأقطار والمتعلق بافريقيا، الذي يضطلع به البرنامج الانمائي، أعلنت أن مجموع الموارد البرنامجية المتصلة بالبرامج الاقليمية تبلغ ١٠ مليون دولار فقط فيما يتصل بالفترة المتبقية من الدورة الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦). وأكدت، بالنسبة لما سيتم مستقبلا، أن موارد البرنامج المشترك

بين الأقطار سوف تقوم على معايير راسخة، وذلك من قبيل وجود أثر انمائي محدد للبرنامج، والتزام البلدان المشاركة، مما يظهر من استعدادها للمشاركة في التمويل من أرقام التخطيط الارشادية الوطنية والمصادر الحكومية.

٤٢ - وتقوم مراكز البرمجة والتنفيذ المتعدد الجنسيات، بموجب حدود اختصاصاتها في عام ١٩٩٠. بتزويد الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية بخدمات استشارية قصيرة الأجل في مجال التخطيط الانمائي، وكذلك بالمساعدة في تحويل تلك الخطط الى برامج ومشاريع متعددة الجنسيات ومتعددة القطاعات، مما يتضمن تحديد وصياغة البرامج والمشاريع التي تنفذ من قبل الدول الأعضاء، أو من قبل المراكز نفسها بناء على طلب الدول المعنية. وفي تقرير صدر في عام ١٩٩٣[٤٣]، لاحظ أحد المراكز أنه توجد من بين المراحل الرئيسية الثلاث السابقة على تنفيذ مشروع ما - وهي مراحل '١' تحديد المشروع، '٢' اجراء الدراسات الأولية، '٣' الاضطلاع بدراسة الجدوى - مرحلة واحدة يمكن عادة تغطيتها بالكامل من الميزانية العادية. وبالنسبة للمرحلتين الثانية والثالثة، يعتمد المركز على موارد خارجة عن الميزانية، إما من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتنمية في افريقيا أو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي نهاية المطاف، يذكر التقرير أن الدراسات المتعلقة بتحديد المشاريع لا يمكن لها دائما أن تصل الى درجة من الكمال تسمح باقناع المانحين الذين تتولى اللجنة الاقتصادية لافريقيا مفاتحتهم، مما يرجع الى عدم كفاية الموارد المدرجة في الميزانية العادية.

ثانيا - نظام التوثيق والاعلام لعموم افريقيا

ألف - تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٢

٤٣ - أنشئ نظام التوثيق والاعلام لعموم افريقيا بموجب القرارين ٣٥٩ (د - ١٤) و ٣٦٦ (د - ١٤) المؤرخين ٢٧ آذار/مارس ١٩٧٩ الذين اتخذهما مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا، وهذا النظام ما فتئ يعمل لدى اللجنة منذ عام ١٩٨٠، وذلك بهدف شامل يتمثل في تشجيع تنمية ادارة المعلومات في منطقة افريقيا، مع توفير التمويل اللازم من موارد خارجة عن الميزانية. ومنذ عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٩٢ كان المانح الرئيسي لهذا النظام هو البرنامج الانمائي. وفي عام ١٩٩٢، وضع البرنامج الانمائي تقريرا تقييميا نهائيا لمشروع النظام[٤٥] في دورة البرمجة الرابعة، ١٩٨٧-١٩٩١. ويرد أدناه موجز للملاحظات والاستنتاجات التي قدمتها بعثة التقييم فيما يتصل بالأهداف والأنشطة الرئيسية للمشروع.

(أ) أحرز تقدم كبير ملموس في مجال بلوغ الأهداف المباشرة للنظام في السنة الرابعة للمشروع:

'١' ترد في الوقت الراهن على نحو منتظم مدخلات من حوالي ٢٠ مركزا وطنيا مشاركا، وكذلك من مركز دون اقليمي ومن مراكز مشاركة مؤسسية عددية؛ وثمة جانب واحد من جوانب الهدف المباشر هو الذي كان عرضة للمشاكل، وهو الجانب المتعلق بانشاء وتعزيز المراكز دون الاقليمية (الفقرة ٣٤ - عاشرا)؛

'٢' يوجد نمو مستمر في المعلومات المتوفرة عن طريق المشروع، من حيث الكم ومن حيث مدى التنوع. وقد بذلت جهود كبيرة لتحسين نوعية المواد التي يتم إدخالها في قواعد البيانات. ولقد استفاد المشروع من الابتكارات الحادثة في ميدان تكنولوجيا المعلومات، وزاد من توفير قاعدة موارده الاعلامية.

'٣' واضطلع النظام بدور رائد في المنطقة؛ حيث قام بادخال وتشجيع استخدام قواعد ومعايير متوافقة لدى المراكز المشاركة؛ وبعض الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في افريقيا قد أدخلت منهجيات النظام في مقرراتها الدراسية (الفقرة ٣٤ - رابعا)؛

(ب) أحرز المشروع تقدما كبيرا فيما يتصل ببلوغ هدفه الانمائي. وعند اجراء التقييم، كان ٣٨ بلدا افريقيا (من ٥٠ بلدا) قد حدد مركزه الوطني المشارك في شبكة النظام، بالقياس الى ٩ بلدان في بداية المشروع، وكان هناك ٤٣ مركزا مؤسسيا في شبكة النظام. وفي اطار هذه المراكز، يلاحظ أن المشروع موجه نحو المخططين وصانعي القرارات لدى الحكومات فضلا عن الباحثين. والجهات المستفيدة المحددة كانت تتلقى المساعدة من أجل تطوير قدراتها في مجال ادارة المعلومات من خلال توفير خدمات استشارية وبرامج تدريبية ومجموعة متنوعة من الأدوات والطرق والمعايير (الفقرات ٣٦ - ٣٩)؛

(ج) وقد اعترفت البلدان الافريقية بالحاجة الى الأنشطة المضطلع بها تحت هذا المشروع وبجدواها أيضا، ومع هذا، فقد لوحظ ما يلي:

'١' في ضوء قاعدة الموارد التي يقوم عليها المشروع، تبين أن الأهداف المباشرة تتسم بالافراط في الطموح من حيث التغطية الجغرافية ومدى الاهتمام ونطاق الأنشطة (الفقرة ٤٣)؛

'٢' أدت الصعوبات المستمرة في مجال تحديد المستعملين الفعليين والمحتملين وما لدى كل منهم من احتياجات، الى جانب تلك المجموعة المتنوعة الضخمة من طلبات توفير الخدمات

التدريبية والاستشارية المقدمة من الدول الأعضاء، الى اتسام تصميم المشروع بالغموض في هذه النواحي (الفقرة ٤٤)؛

'٣' في اطار حجم العمل بصيغته المحددة في وثيقة المشروع والاختصاصات الأخرى داخل اللجنة الاقتصادية لافريقيا، يلاحظ أن المشروع لم يكن لديه عدد كاف من الموظفين. وقد فاقم من هذه الحالة ارتفاع معدل تعاقب الموظفين وبطء اجراءات التوظيف لدى الوكالة المنفذة (الفقرة ٤٦)؛

'٤' يوجد تباين كبير في مستوى تنمية المراكز الوطنية وتطورها. ونفس الوضع ينطبق على درجة دعم الحكومات الوطنية ومدى اهتمامها بالقضايا المتصلة بالاعلام (الفقرة ٤٩).

أما دعم البرنامج الانمائي لنظام التوثيق والاعلام لعموم افريقيا، فيما يخص منطقة شمال افريقيا دون الاقليمية، فقد قدم في اطار مشروع آخر[٤٦]، ومن الملاحظ أن التقييم النهائي لهذا المشروع، الذي أنجز في عام ١٩٩٢ أيضا قد خلص الى نتائج مماثلة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف.

باء - إعداد برنامج العمل

٤٤ - يجري نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية، على أسس دورية، دراسات عن احتياجات المستعملين (١٩٨٨ و ١٩٩٠ و ١٩٩٢) ويقدم النتائج الى الهيئات الحكومية الدولية التي تنظر فيها وتصدر توصيات تتعلق ببرنامج العمل المقبل. وفي أعقاب التقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٠، أعد نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية دراسة رئيسية في عام ١٩٩١ عن نظم المعلومات في افريقيا[٤٧]؛ وأرسلت الدراسة الى جميع الدول الأعضاء للتعليق عليها وقدمت الى اللجنة التقنية الإقليمية التابعة لنظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية. وبعد تحليل التعليقات التي أبدتها مختلف المصادر، خلص النظام الى ما يلي:

"سينصب التركيز في دورة الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ على إقامة الشبكات بالمعنى الفني والتكنولوجي على السواء وتنويع المنتجات من المعلومات؛ وستستمر مجالات النشاط الحالية مع إيلاء اهتمام خاص لتحسين تسويق نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية وبرنامجه التدريبي".

وتشير وثيقة المشروع التي أعدت من أجل تمويل النظام عن طريق الجماعة الأوروبية في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٦ الى أن النظام سيبذل جهودا خاصة ليصل الى القطاع الخاص[٤٨].

٤٥ - وفي اجتماع اللجنة التقنية الإقليمية التابعة لنظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية لعام ١٩٩٣، قدم المشتركون التهاني الى النظام على إنجازاته الضخمة خلال الفترة المنقضية منذ آخر اجتماع عقده على الرغم من القيود الرئيسية التي يعاني منها في الموارد. وخلال المناقشة العامة، اقترح الاجتماع أن يقوم المستعملون بدفع مبالـــغ مقابل خدمات المعلومات. وحث أيضا المركز الدولي للبحوث الإنمائية على[٤٩]:

"أن تتعاون اللجنة الاقتصادية لافريقيا تعاونا وثيقا مع منظمة الوحدة الافريقية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتباع نهج متكامل لتطوير نظم المعلومات وطلب الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشرك اللجنة الاقتصادية لافريقيا/نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية في شبكته العالمية للتنمية المستدامة. [وحـُث] نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية أيضا على أن يبذل مزيدا من الجهد في مجال نشر مواد التدريب باستخدام تقنيات النشر المكتبية والعمل على أساس مبادئ استرداد التكلفة".

جيم - الموارد المتاحة لتطوير نظم المعلومات ونظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية

٤٦ - بدأت الأنشطة التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لافريقيا في مجال تطوير نظم المعلومات في عام ١٩٨٠ بمشاريع ممولة من مصادر خارجة عن الميزانية. وكانت هذه المشاريع جزءا من الخطة المتوسطة الأجل للجنة الاقتصادية لافريقيا منذ خطة ١٩٨٤-١٩٨٩ (بصيغتها المنقحة في عام ١٩٨٤) وأدرجت في الميزانية البرنامجية للجنة منذ عام ١٩٨٦، على الرغم من أن الموارد لم توفر على الإطلاق من الميزانية العادية. وتضمنت الميزانية البرنامجية للجنة الاقتصادية لافريقيا للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ أنشطة عن تطوير نظـــم المعلومات في البرنامج الفرعي ١، ولكن دون أي اعتمـــاد من موارد الميزانية العادية. وحتى آذار/مارس ١٩٩٢، كانت الأمـــوال اللازمة لتغطية تكلفـــة موظفي نظام البلدان الافريقية للمعلومـــات الإنمائية تمول من مصادر خارجة عن الميزانية، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٦ موظفون من الفئة الفنية و ٦ موظفون من فئة الخدمات العامة) والمركز الدولي للبحوث الإنمائية (موظف واحد). ولكن توقف في آذار/مارس ١٩٩٢ توفير تمويل للموظفين من البرنامج الإنمائي. ومنذ ذلك الحين، تجري تغطية تكلفة موظفي نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية، من شهر الى شهر، من مصادر متعددة من المنح والصناديق[٥٠].

٤٧ - وقد طلب مؤتمر وزراء الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لافريقيا، في القرار ٧٣٢ (د - ٢٧) المؤرخ ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٩٢، من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظر في تمويل أنشطة نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية في إطار دورته الإقليمية الخامسة للبرمجة لافريقيا (١٩٩٢-١٩٩٦) على نحو يتناسب مع توسيع أنشطته التنفيذية. وطلب المؤتمر الوزاري أيضا الى الأمين التنفيذي تكثيف جهوده

الرامية الى تمويل الوظائف الرئيسية في نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية من الميزانية العادية. ومنذ عام ١٩٨٧، اتخذ المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا أربعة قرارات طلبت الى الأمين التنفيذي بـــذل جهود لتمويـــل تطوير نظم المعلومات من الميزانية العادية للأمم المتحدة - ٦٠٠ (د - ٢٢) المؤرخ ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٧ و ٦٥٨ (د - ٢٤) المؤرخ ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٩ و ٦٧٩ (د - ٢٥) المؤرخ أيار/مايو ١٩٩٠ و ٧١٦ (د - ٢٦) المؤرخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩١. وفي عام ١٩٩٢، اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار ٥١/١٩٩٢ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢ المعنون "تعزيز اللجنة الاقتصادية لافريقيا لمواجهة تحديات التنمية في افريقيا في التسعينات"، وطلب فيه المجلس، ضمن عدة أمور، الى الأمين التنفيذي "ضمان اعتماد [اللجنة] اعتمادا كاملا في أنشطتها على نظم البيانات والمعلومات الصحيحة من خلال تعزيز نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية وتزويده بالموارد المالية الكافية." وللاطلاع على موارد البرنامج الأقطاري الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انظر الفقرة ٤١ أعلاه. وفي القرار ٧٦٦ (د - ٢٨) المؤرخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٣، لاحظ المجلس الوزاري "مع القلق تناقص الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة لتنفيذ واستخدام نظم وتكنولوجيا المعلومات الإنمائية"؛ ولاحظ كذلك "الحالة المالية غير المستقرة لنظام البلدان الأفريقية للمعلومات الإنمائية والحاجة الى وضع حد لاعتماده على موارد التمويل الخارجة عن الميزانية". وحث المؤتمر الوزاري الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية لتطوير نظم المعلومات عند استخدام أرقام التخطيط الإرشادية القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بها. وطلب الى الجمعية العامة، ضمن تدابير أخرى، أن تعمل من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي على كفالة توفير أربع وظائف من الفئة الفنية ووظيفتين من الرتبة المحلية، فضلا عن موارد تتيح إنجاز أنشطة ابتداء من ميزانيتها البرنامجية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥.

٤٨ - وفي عام ١٩٩٣ طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٦٧/١٩٩٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، "من الجمعية العامة ضمان توفير ما يكفي من الموظفين والموارد لإنجاز أنشطة برنامج اللجنة الفرعي المتعلق بتطوير نظم المعلومات ابتداء من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥". وقد وافقت الجمعية العامة بموجب مقررها ٤٥٣/٤٨ على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٩٣. وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على هذا المقرر في الميزانية البرنامجية، أعلن الأمين العام أن الموارد الواردة عموما تحت البابين ١٥ و ٢٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ ستكون كافية لتنفيذ الأنشطة المبرمجة لفترة السنتين التالية؛ وأنه يتوقع أيضا أن تؤدي عملية إعادة التشكيل التنظيمية الداخلية للجنة الاقتصادية لأفريقيا الى زيادة تعزيز البرنامج الفرعي المعنون تطوير نظم المعلومات؛ وأنه سيجرى استعراض للترتيبات المقبلة المتعلقة بنظام البلدان الأفريقية للمعلومات الإنمائية في غضون عام ١٩٩٤ وسيقدم الى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا للنظر فيه[٥١].

٤٩ - وردا على الاستفسارات التي تقدمت بها وحدة التقييم المركزية، أعلنت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أن:

"الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا يعتزم أن يجعل تطوير نظم المعلومات جزءا من الميزانية العادية للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيوفر تمويل من أجل الوظائف الأساسية اللازمة من الميزانية العادية، بينما سيسعى للحصول على أموال من مصادر خارجة عن الميزانية من أجل الأنشطة والمشاريع".

وفي الاجتماع السادس للجنة التقنية الإقليمية التابعة لنظام البلدان الأفريقية للمعلومات الإنمائية المعقود في نيسان/أبريل ١٩٩٣[٥٢]:

"أشارت الأمانة، فيما يتعلق بموضوع استرداد التكلفة، الى أن بعض المستعملين يدفعون بالفعل مبالغ عن الخدمات الاستشارية والتدريب، بينما يحاول آخرون إيجاد سبل لاستخدام أرقام التخطيط الإرشادية الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بهم لتمويل مشاريع المعلومات التي تتطلب مساعدة تقنية من مصادر إقليمية ... وأعرب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن استعداده لمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تحديد مانحين آخرين".

ووردت مؤخرا ثلاث منح جديدة، منحة من المركز الدولي لبحوث التنمية في أبيدجان، ومنحة من حكومة هولندا، ومنحة من مؤسسة كارنيجي في نيويورك. والمانحان الأخيران من المانحين جدد للبرنامج. وثمة مشاريع معلقة مع الجماعة الأوروبية وحكومتي إيطاليا واليابان، فضلا عن مصرفي التنمية الإسلامي والأفريقي.

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات

٥٠ - برامج مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأن يقوم الأمين العام بتحديد الأنشطة المتصلة بالتعاون والتكامل الاقتصاديين التي يمكن إعادة توجيهها وتركيزها تماما على الأنشطة والأولويات دون الإقليمية التي تحددها المجموعات الاقتصادية دون الإقليمية، وأن يقدم توصيات مناسبة الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين. وقد حددت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عن طريق إعادة تشكيل شعبها الفنية واعتماد اختصاصات جديدة تتولاها مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة

الجنسيات، الظـــروف التي يمكن أن تتحقـــق في ظلها توصية لجنة البرنامج والتنسيق (انظر الفقرتين ١٥ و ١٩ أعلاه)، ومع ذلك:

(أ) ينبغي أن يلاحظ أن الجهود الحالية المبذولة لترشيد أنشطة عدد كبير من المجموعات الاقتصادية دون الإقليمية لم تثمر بعد في معظم الحالات؛ وأنه ليست كل المجموعات في موقف يمكنها من تحديد أهداف وأولويات واضحة من أجل منطقتها الفرعية (انظر الفقرات ٢١ و ٢٥-٢٦ أعلاه).

(ب) وفي الوقت الحالي، تجد مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات أن من الصعب إنجاز جميع الدراسات اللازمة لصياغة المشاريع نظرا لعدم توافر موارد في الميزانية العادية. كما أن عددا من المشاريع لا ينفذ نتيجة للنقص الحاد في تمويل البرامج الإقليمية من مصادر خارجة عن الميزانية. ولا يتوقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تدفقا جديدا في الموارد لتدعيم تلك المشاريع قبل حلول عام ١٩٩٥ على الأبكر (انظر الفقرات ٤٠-٤٢ أعلاه).

(ج) لا يعني التركيز على الأولويات التي حددتها المجموعات الاقتصادية دون الإقليمية بالضرورة أن المؤسسات دون الإقليمية المكرسة التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا، مثل مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات، هي الهيكل الوحيد لتنفيذ برنامج للعمل مستمد من تلك الأولويات. فمنذ عام ١٩٩١، أدى الفريق الاستشاري الإقليمي المتعدد التخصصات التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا، وهو فريق استشاري مركزي يعمل تحت الإشراف المباشر للأمين التنفيذي، دورا حظي بتقدير كبير في تدعيم المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية؛ ويوفر هذا الفريق المرونة اللازمة للاستجابة لنطاق واسع من الاحتياجات (انظر الفقرات ١١-١٢ و ٢٤ و٣٤ أعلاه).

(د) وتتطلب بعض جوانب التعاون دون الإقليمي تحسين التنسيق والرصد على وجه الاستعجال، وبالتحديـــد '١' تحقيق الانسجام والتنسيق بين الأنشطة الإنمائيـــة دون الإقليمية والإقليمية؛ '٢' دمج الأهداف القطرية لكل بلد على حدة في الاستراتيجيات الإقليمية ودون الإقليمية؛ '٣' رصد تنفيذ برنامج الأمـــم المتحدة الجديد للتنميـــة في أفريقيا في التسعينات على نحو أوثق (انظر الفقرات ١٧ و ٢٤-٢٢ و ٢٨ -٢٩ أعلاه).

٥١ - موارد مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: أوصت كذلك لجنة البرنامج والتنسيق بأن تعكس الجمعية العامة تماما عند استعراضها لاحتياجات مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات من الموارد في دورتها السادسة والأربعين، التوصيات الواردة في تقرير التقييم (E/AC.51/1991/3)، فضلا عن التقارير ذات الصلة الأخرى التي اعتمدتها، وأن توفر، في ضوء ذلك الاستعراض، الموارد اللازمة للمراكز لكي تؤدي

ولايتها بكفاءة فيما يتعلق بالتعاون والتكامل الاقتصاديين دون الإقليميين في افريقيا. وفي موافقة على تلك التوصية، دعمت الجمعية العامة الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتدعيم مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات. وكانت تلك الجهود قد تعرضت للإعاقة الى حد ما نتيجة لنقصان الموارد الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية في السنوات الأخيرة ونتيجة لنقص الموظفين في المجالات ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات. وقياسا على مستوى الموارد المذكور في تقرير التقييم المتعمق والتقارير الأخرى ذات الصلة، لم تحدث زيادة كبيرة في الموارد (انظر الفقرات ٧ و ٩ و ٣٠ - ٣٢ أعلاه). ويعتبر مستوى الموارد غير المخصصة للموظفين غير كاف على وجه الخصوص، مما يسبب صعوبات في التنفيذ (انظر الفقرات ٢١ و ٣٠ '٢' و ٣٦ -٣٨ و ٤٢ أعلاه). وتنظر اللجنة الاقتصادية لافريقيا بالفعل في تطبيق اللامركزية بالنسبة للمستشارين الإقليميين لدى مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات، فضلا عن نقل موظفين من الشعب الفنية الى هذه المراكز (انظر الفقرتين ٣٤ - ٣٥ أعلاه).

٥٢ - يوصى بما يلي:

التوصية ١، مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: أولويات كل مركز

ينبغي على المدى القصير أن يركز كل مركز أنشطته على ترشيد المجموعات دون الاقليمية وبرامجها، مع إيلاء الاهتمام الواجب للأهداف القطرية، فضلا عن الاستراتيجيات الاقليمية، واضعا في الاعتبار المرحلة الأولى لتنفيذ معاهدة أبوجا. وينبغي أن تكون ثاني أعلى أولوية المشاركة في الشبكة الاقليمية التي أنشأتها اللجنة الاقتصادية لافريقيا لرصد تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

التوصية ٢، الأولويات العامة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا للأنشطة دون الاقليمية

في فترة توجد فيها قيود على الميزانية، وإلى حين ترشيد البرامج دون الاقليمية، ينبغي ألا تعبأ الموارد المتاحة إلا لدعم المشاريع التي لها أكبر أثر تكاملي؛ ومن بين هذه المشاريع، تلك التي يرجح أن تمنح جميع الأموال اللازمة لتنفيذها. وينبغي أن تواصل اللجنة الاقتصادية لافريقيا الاعتماد على ارسال موظفي المقر بصفة مؤقتة إلى منطقة دون اقليمية وعلى أنشطة الفريق الاستشاري الاقليمي المتعدد التخصصات التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا بدلا من محاولة تزويد جميع مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات بمجموعة حاسمة من الموارد المطلوبة.

التوصية ٣، مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: النقل داخل ميزانية اللجنة الاقتصادية لافريقيا للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥

ينبغي أن يعاد النظر في تخصيص الموارد لمراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ في أثناء فترة السنتين، وأن تنقل الموارد القائمة في اللجنة الاقتصادية لافريقيا لتتفق مع الاحتياجات، مع إيلاء الاهتمام الواجب للموارد بخلاف الموظفين.

باء - نظام البلدان الافريقية للمعلومات الانمائية

٥٣ - موارد نظام البلدان الافريقية للمعلومات الانمائية: أوصت لجنة البرنامج والتنسيق بأنه يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يوفر موارد كافية للسماح لنظام البلدان الافريقية للمعلومات الانمائية بالعمل بصورة كاملة. وقد توقف الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي للنظام في نهاية عام ١٩٩٢ (انظر الفقرة ٤٦ أعلاه). والمؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا قلق بسبب الحالة المالية المتقلبة للنظام، وطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٦٧/١٩٩٣، إلى الجمعية العامة ضمان توفير ما يكفي من الموظفين والموارد لتطوير نظم المعلومات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا ابتداء من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ (انظر الفقرتين ٤٧ - ٤٨ أعلاه). وقد حقق نظام البلدان الافريقية للمعلومات الانمائية تقدما ملحوظا نحو تحقيق أهدافه (انظر الفقرة ٤٣ أعلاه)، وتحاول اللجنة الاقتصادية لافريقيا تنمية قاعدة مانحي النظام، فضلا عن زيادة ايرادات استرداد التكاليف (انظر الفقرة ٤٩ أعلاه). وسيقدم استعراض للترتيبات المقبلة للنظام الى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا في دورته في أيار/مايو ١٩٩٤. وإذا دعت الحاجة، سيعود الأمين العام إلى هذه المسألة بعد انتهاء الاستعراض.

جيم - الاستعراض الحكومي الدولي المتخصص

٥٤ - التوصية ٤، الاستعراض الحكومي الدولي المتخصص

ينبغي تقديم هذا التقرير إلى المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا لاستعراضه واتخاذ الاجراء المناسب.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٨ (A/37/38)، الفقرة ٣٦٢.

(٢) المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ١٦ (A/46/16)، الفقرات ٤٣٩-٤٣٢.

(٣) A/46/651، المرفق.

(٤) قرار الجمعية العامة ٢١٤/٤٨، المرفق.

(٥) A/C.5/47/88، الفقرات ٥٨-٦٣.

(٦) A/C.5/45/57، الفقرات ١٩ و ٢١ و ٢٢.

(٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٧ (A/45/7)، الفقرتان ٤٩ و ٥٠.

(٨) A/C.5/47/53، الفقرة ٢٨.

(٩) A/48/7، الفقرة خامسا - ١١.

(١٠) E/ECA/CM.18/19، الفقرات ١ و ٤ و ٥ و ٨؛ التقييم الأولي للفريق الاستشاري الاقليمي المتعدد التخصصات التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا (ECA/PPCO/EV/003، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، الفقرة ٧.

(١١) المرجع نفسه، الفقرتان ١٢ و ٢١.

(١٢) E/ECA/CM.18/4، المقدمة والفروع أولا - باء وثانيا - دال - ١ وثالثا - باء - ٢.

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ١٦ (A/47/16 (الجزء الثاني))، الفقرة ١٦٨.

(١٤) مذكرة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا المؤرخة ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، الصفحتان ١ و ٢؛ ومرفق بها "الهيكل التنظيمي الجديد المقترح"، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، الصفحات ١ و ٢ و ١٢.

(١٥) A/C.5/47/88، الفقرة ٦٣.

(١٦) E/ECA/CM.19/27 والقراران ٧٤٣ (د - ٢٨)، الفقرة ٦ و ٧٤٥ (د - ٢٨)، الديباجة، المؤرخان ٤ أيار/مايو ١٩٩٣.

(١٧) تقرير الفريق الاستعراضي المعني بهيكل وتنظيم وعمليات مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا (E/ECA/CM.16/13)، الفقرات ٣٠-٣٥.

(١٨) "تقرير عن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا"، مشروع تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية لافريقيا لدورة الجمعية العامة السابعة والأربعين (٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، الفقرة ٩.

(١٩) تقرير الاجتماع السادس لرابطة المنظمات الحكومية الدولية لغرب افريقيا (ECA/MULPOC/NIA/IGOs/92/19، آذار/مارس ١٩٩٣)، الفقرات ٢ و ٣٤ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٣.

(٢٠) اجتماع التشاور بين BDEGL-SEP/CEPGL-MULPOC و ECA/GSY/MULPOC (تموز/يوليه ١٩٩٣)، الفرع ٣ '١' و '٢'.

(٢١) اللجنة الاقتصادية لافريقيا، التقييم الأولي للفريق الاستشاري الإقليمي المتعدد التخصصات التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا، المرجع السابق ذكره، الفقرة ٢٣.

(٢٢) قرار المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لافريقيا ٧٠٢ (د - ٢٥) المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٠، المرفق، الفقرة ٨ (هـ).

(٢٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير تقييم مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنظمات غير الحكومية الافريقية"، (٢٩ أيلول/سبتمبر - ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠)، الفقرات ٥٧ و ١٠٤ و ١٠٥؛ وفي الفقرة ٢٥ من النص أعلاه، والفقرتان ٨٠ و ١٢١.

(٢٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "التكامل الاقتصادي الإقليمي، التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٢" (DP/1993/14)، الفقرات ٤-٩.

(٢٥) اللجنة الاقتصادية لافريقيا، "التقييم الأولي للفريق الاستشاري الإقليمي المتعدد التخصصات التابع للجنة الاقتصادية لافريقيا"، (١٩٩٢)، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١١.

(٢٦) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "مسائل التكامل الاقليمي في افريقيا"، (TD/B/39 (2)/11)، الفقرة ٨٥.

(٢٧) تقرير عن تقييم المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى المنظمات الحكومية الدولية الافريقية، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٢١.

(٢٨) DP/1993/14، المرجع السابق ذكره، الفقرات ٣ و ١١ و ١٤ و ١٥؛ "دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات" (DP/1993/17)، الفقرة ١٧.

(٢٩) تقرير الاجتماع الاستشاري المعقود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (الأمانة المشتركة لمنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا ومصرف التنمية الافريقي) الفقرتان ١٠ و ١٣.

(٣٠) تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمشروع RAF/88/127 (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، الفقرة ٣٣.

(٣١) قرار الجمعية العامة ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، المرفق.

(٣٢) وثيقة مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي RAF/93/004/A/01/51 (تموز/يوليه ١٩٩٣)، الصفحة ١٣.

(٣٣) A/C.5/45/57، الفقرة ١٤؛ جدول ملاك موظفي اللجنة الاقتصادية لافريقيا. مذكرة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لافريقيا (٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢)، المرجع السابق ذكره.

(٣٤) E/ECA/CM.16/13، المرجع السابق ذكره الصفحتان ٣٧ و ٣٨، الجدول ٣.

(٣٥) "تقرير عن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا" (١٩٩٢)، الفقرة ١١ والمرفق الرابع.

(٣٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٥ (A/47/5)، المجلد الأول و Corr.1، الفقرة ١٤٠ (ج).

(٣٧) "تقرير عن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا"، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٠.

(٣٨) E/ECA/CM.16/13، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٠١ والجدول ٢.

(٣٩) المرجع نفسه، الفقرة ٩٨؛ "تقرير عن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا"، المرجع السابق ذكره، الجدول الرابع والمرفق الرابع.

(٤٠) "تقييم المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى المنظمات الحكومية الدولية الافريقية"، المرجع السابق ذكره، موجز تنفيذي (الفقرة ٥) والفقرة ١٣٧.

(٤١) "تقرير عن مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات التابعة للجنة الاقتصادية لافريقيا"، المرجع السابق ذكره، الفقرة ١٤.

(٤٢) E/ECA/CM.19/27، الفقرات ١٥١-١٥٣.

(٤٣) اجتماع التشاور، المرجع السابق ذكره، الصفحتان ١ و ٢.

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٤٥) نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية، المرحلة الثالثة، مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي RAF/86/053، التقرير النهائي (حزيران/يونيه ١٩٩٢).

(٤٦) RAB/88/012.

(٤٧) "تكييف نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية مع الاحتياجات المتغيرة" (ECA/PADIS/RTC/7، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١). الفقرات ٥ و ٨ و ١٢.

(٤٨) اللجنة الاقتصادية لافريقيا، "مشروع وثيقة بهدف تمويل تقدمه الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ١٩٩٢-١٩٩٦"، الفقرات ٦١-٦٣.

(٤٩) ECA/PADIS/RTC/93/7، ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣، الفقرة ٨.

(٥٠) مذكرة إعلامية للجنة الاقتصادية لافريقيا بشأن نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية، المرجع السابق ذكره.

(٥١) A/C.5/48/53، الفقرتان ٤ و ٥.

(٥٢) ECA/PADIS/RTC/93/7، المرجع السابق ذكره، الفقرتان ٩ و ١١.

- - - - -